محاكم التفتيش السعودية تعدم قاصر وناشط حقوقي



وأوضحت المنظمة أن وزارة الداخلية السعودية أعلنت تنفيذ حكمي الإعدام تعزيرا، بعد تأييدهما من المحكمة العليا وصدور أمر ملكي بتنفيذهما، لافتة إلى أن إعدام الرجلين يرفع حصيلة الإعدامات التي رصدتها المنظمة منذ مطلع العام إلى 210 حالات على الأقل.

وفي تفاصيل قضية جواد القريريص، أشارت المنظمة إلى أن الاتهامات الموجّهة إليه شملت المشاركة في احتجاج عندما كان قاصرا، وأن المحكمة الجزائية المتخصصة أصدرت بحقه حكما بالإعدام في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، رغم إفادته بتعرّضه للضرب أثناء التحقيق لإجباره على توقيع اعتراف. وأضافت أن المحكمة أبقت على الحكم في مارس/آذار 2025، بعد إعادة القضية إليها للمراجعة.

ولفتت المنظمة إلى أن وزارة الداخلية أعلنت تأييد المحكمة العليا للحكم في بيان تنفيذ الإعدام، من دون تحديد تاريخ صدور القرار، مشيرة إلى أن السلطات السعودية تنفّذ أحكام الإعدام من دون إبلاغ العائلات مسبقا بتأييد المحكمة العليا للأحكام أو بموعد التنفيذ.

وذكّرت بأن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي خلص، في رأيه رقم 71/2024، إلى أن احتجاز القريريص وأربعة آخرين كان تعسفيا، ودعا إلى الإفراج عنهم.

وبإعدامه، تكون السعودية قد أعدمت أربعة من الأشخاص الخمسة الذين تناولهم الرأي الأممي، وهم جلال اللباد وعبد الله الدرازي وحسن زكي الفرج، إضافة إلى القريريص، فيما لا يزال يوسف المناسف، الخامس في القضية، يواجه خطر الإعدام.

أما الناشط فاضل الصفواني، فأوضحت المنظمة أنه كان من منظّمي التظاهرات السلمية التي انطلقت في القطيف عام 2011 للمطالبة بالحقوق المدنية والإفراج عن معتقلين. وأضافت أن وزارة الداخلية أدرجت اسمه على قائمة الـ23 مطلوبا في يناير/كانون الثاني 2012، وأن قوات الأمن داهمت منزل عائلته في فبراير/شباط 2013.

وأشارت إلى أن الصفواني ظهر عام 2014 في وثائقي "السعودية: الحراك السري"، الذي أعدّته هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، وتحدث فيه عن مداهمة منزل عائلته ومطالب المحتجين بالحقوق والكرامة والحرية السياسية.

وبيّنت المنظمة أن السلطات اعتقلت الصفواني في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، خلال عملية شملت شقيقه علي الصفواني وجواد القريريص وآخرين، قبل أن تحاكمه لاحقا في قضية ذات خلفية سياسية بموجب اتهامات زعمت أنها تتعلق بالإرهاب.

واعتبرت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن إعدام القريريص والصفواني يبيّن كيف توظّف السلطات السعودية قضايا مكافحة الإرهاب لمعاقبة ناشطين ومشاركين في الاحتجاجات. كما رأت أن إعدام القريريص، بعد أقل من شهر على إعدام حسن زكي الفرج، يؤكد استمرار تنفيذ أحكام الإعدام في قضايا شملت أفعالا نُسبت إلى المتهمين خلال طفولتهم، رغم تعهدات السعودية بإنهاء هذه الممارسة وحظرها الصريح بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

وفي سياق متصل، أشارت المنظمة إلى استمرار السلطات السعودية في سياسة احتجاز جثامين من تعدمهم، ومن بينهم حسن زكي الفرج، من دون إبلاغ العائلات بمكان دفنهم، ما يحرمها من وداع ذويها ودفنهم وزيارة قبورهم.